

نعتقد أن الحل الذي قد تخلص إليه المفاوضات النهائية لا يمكن له أن يرى النور إلا من خلال تطوير مواقف الأطراف الرسمية استناداً إلى نقاط الالقاء والاتفاق التي جاءت في تصورات ورؤى المفكرين والباحثين الذي تناولوا المشكلة. وكذلك بالتزام الأطراف المختلفة وتحديداً الطرف الإسرائيلي والفلسطيني بمواصلة نهج المفاوضات السياسية من أجل إنجاز الاتفاق حول مشكلة اللاجئين.

إن الحل الذي يمكن الوصول إليه عبر المفاوضات النهائية، إذا قدر لها أن تستمر، وفي ظل موازين القوى القائمة، يحتاج من الأطراف إلى تقديم تنازلات قد تكون قاسية. والقيام بالموافقة على رزمة من المقايسات في الموضوعات المعلقة المختلفة مثل: الحدود، اللاجئين، القدس، المستوطنات، السيادة الفلسطينية.

ونعتقد أن هذا الحل المفترض في إطار هذا التوجه، المفاوضات السياسية النهائية في ظل ميزان القوى السائد الذي يتحكم فيها لا يمكن أن تتوافق له معايير ومقاييس الحل

النهائي وال دائم المنشود. ذلك أنه في ظل ميزان القوى الحالي لن يلبي المصالح والأهداف الحيوية الفلسطينية، وعلى رأسها العودة الشاملة للجتئين، والإقرار بالدولة الفلسطينية القانونية من قبل إسرائيل. قد يكون هذا الحل مقبولاً ومرضياً عنه مرحلياً لاعتبارات ميزان القوى القائم اليوم. وقد يكون حال قبوله من الأطراف المعنية، قابلاً للتطبيق العملي، ولكنه بالقطع لن يكون دائماً. فالأطراف المعنية حال قبولها به ورضاهما عنه تعني تماماً أن هذا هو ما يمكن تحقيقه من أهدافها الوطنية ومصالحها الحيوية في هذه المرحلة، وضمن دائرة إمكانياتها على الفعل والتأثير في ظل ميزان القوى الحالي. وبالتالي فــهذا الحل، لا يمكن له أن يضمن الديمومة والاستمرارية، كون ميزان القوى السائد اليوم قابل للتغير في أي زمان وضمن أي طارئ مستقبلي. كما أن معيار القابلية أو القدرة على تطبيقه عملياً، والذي يبدو ممكناً نتيجة للموافقة والقبول الأولي بالاتفاق، يتوقف على مدى التزام الأطراف به وعدم تصلها منه أو أي جزء فيه، وبالتحديد إسرائيل. ويعزز ذلك التجربة التفاوضية معها حتى اليوم، وذلك كونها الطرف الأقوى في ظل ميزان القوى السائد حالياً.

ونرى أن الطرف الفلسطيني إذا أراد الاستمرار في هذه المفاوضات، وخصوصاً بعد المحاولات المستمرة من قبل حكومة إسرائيل بالتعلق من الاتفاقيات الموقعة، فهو في حاجة ماسة إلى تجميع قواه الداخلية، وترميم البيت الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وإدارياً. وذلك لتعزيز موقفه التفاوضي، واستعماله واستقطاب القوى المساندة الخارجية للضغط على الطرف الإسرائيلي لإجباره على الاستمرار في مفاوضات مجده وفاعلة، وتحسين فرصه في الوصول إلى حل تكون خسائره فيه على مستوى مصالحه القومية الحيوية أقل مما يمكن نسبياً. ذلك أن الأساس دوماً، هو الفعل على الأرض، فإذا كان لم تذهب إلى المفاوضات في مدريد، وحتى لم تتوافق على فتح قناة أسلو، إلا تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية. كما أن الولايات المتحدة لم تقدم على طرح مبادرة مدريد إلا عندما ادركت أن مصالحها الاستراتيجية وكيفية تأمينها يحتجان إلى مثل هذه المبادرة. وطالما أن مصالحها غير مهددة، فهي ترى نفسها في حل من القيام بمبادرات جديدة أو الضغط على إسرائيل.